

الملايسال وزير المالية عن حالات السحب من الاحتياطي العام

مع بيان قيمة كل تحويل وفي أي سنة مالية تم التحويل على أن يكون ذلك مشفوعاً بالمستندات.

4 - هل تم سحب أية مبالغ من صندوق الأجيال القادمة

الإجابة؟ مع مراعاة بيان كل حالة سحب على حدة وآلية سحبها بشكل محدد مع مراعاة تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك؟

3 - كم يبلغ ما تم تحويله إلى الاحتياطي العام منذ سنة 2010 وحتى تاريخ الإجابة؟

سنة 2010 وكم تبلغ قيمة الاحتياطي العام في تاريخ الإجابة؟

2 - ما الحالات التي تم فيها سحب مبالغ من الاحتياطي العام وآلية الموافقة والإذن بسحبها منذ عام 2010 وحتى تاريخ الإجابة؟

وجه النائب د. بدر الملا سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن الحالات التي تم فيها سحب مبالغ من الاحتياطي العام منذ عام 2010 ونص السؤال على ما يلي:

1 - كم تبلغ قيمة الاحتياطي العام في

عمر الطبطبائي يسأل وزير الكهرباء عن عقود صيانة أجهزة التحكم



وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالاً برلمانياً إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. خالد الفاضل عن العقود المبرمة في إدارة الصيانة لأجهزة التحكم، وقيمة كل عقد منها منذ عام 2013. وطلب النائب في سؤاله تزويده بما يلي:

1 - نسخة من الوصف الوظيفي والمهام الوظيفية لمهندسي وفنيي إدارة الصيانة لأجهزة التحكم في وزارة الكهرباء والماء وساعات العمل الخاصة بالإدارة سواء كانت صباحاً أم بنظام النوبة.

2 - كيف يجري إصلاح الأعطال في إدارة الصيانة لأجهزة التحكم التي تقع خارج أوقات الدوام الرسمي؟ وهل يوجد تكليف من وكيل الوزارة للموظفين بذلك؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فهل صرف بدل لهم مقابل تلك الأعمال؟ مع تزويدي بكشف بالاعمال الإضافية منذ 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع كشف بالمبالغ التي صرفت.

3 - كشف بوضوح العقوبات المطبقة على مهندسي وفنيي إدارة الصيانة لأجهزة التحكم من إدارة الشؤون القانونية في حالة عدم متابعة الأعمال خارج ساعات العمل الرسمي رغم عدم قانونية نظام الخفارة؟ وهل طبقت عقوبات عليهم رغم وجود إجازات مرضية؟

4 - الهيكل التنظيمي لقطاع مراكز المراقبة والتحكم، مع بيان الشواغل الإدارية وتاريخ شغلها.

5 - قائمة بالعقد المبرمة في إدارة الصيانة لأجهزة التحكم، مع بيان قيمة كل عقد منها منذ عام 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

6 - كشف بأسماء الموظفين الكويتيين الذين انتقلوا، والذين نقلوا من إدارة الصيانة لأجهزة التحكم منذ عام 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

7 - سبب نقل المهندس محمد يوسف محمد طالب من إدارة الصيانة لأجهزة التحكم إلى إدارة الصيانة الكهربائية في قطاع الخدمات الفنية والمشغل الرئيسي، وما مصلحة العمل بذلك، ولماذا نقل خارج فترة التقل؟

8 - كشف بأسماء الموظفين الذين أرسلوا بهم، ودورات خارجية منذ عام 2014 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

9 - أسماء المهندسين الكويتيين الذين اطلعوا أو استشيروا في إبرام العقود ومسمايتهم الوظيفية منذ عام 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

10 - كشف الحضور والانصراف لمدير إدارة الصيانة لأجهزة التحكم ورؤساء الأقسام التابعين لهذه الإدارة منذ شهر (سنة 2018) حتى تاريخ ورود هذا السؤال

11 - كشف بوضوح جميع البدلات والمميزات التي يتقاضاها مدير إدارة الصيانة لأجهزة التحكم وجميع مديري قطاع مراكز المراقبة والتحكم خلال السنوات الخمس الماضية.

12 - هل يوجد بند ضمن العقود المبرمة خلال السنوات العشر الماضية لتدريب المهندسين والفنيين خارجياً في بلد المنشأ؟ وهل أرسل مهندسون؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بكشف بأسماء الموظفين الذين أرسلوا

13 - من يضع المواصفات الفنية وكراسات التأهيل للمشركات والمناقصات الخاصة بقطاع مراكز المراقبة والتحكم؟ مع بيان السيرة الذاتية لكل منهم.

14 - كم يبلغ عدد القضايا الإدارية المرفوعة ضد وزارة الكهرباء والماء في قطاع مراكز المراقبة والتحكم في إدارة الصيانة لأجهزة التحكم؟ وكم يبلغ عدد التظلمات الإدارية والوزارية المرفوعة ضد الوزارة؟

15 - ما الآلية المتبعة للإشراف على العقود أو صرف الدفعات في هذه الإدارة

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالاً برلمانياً إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. خالد الفاضل عن العقود المبرمة في إدارة الصيانة لأجهزة التحكم، وقيمة كل عقد منها منذ عام 2013. وطلب النائب في سؤاله تزويده بما يلي:

1 - نسخة من الوصف الوظيفي والمهام الوظيفية لمهندسي وفنيي إدارة الصيانة لأجهزة التحكم في وزارة الكهرباء والماء وساعات العمل الخاصة بالإدارة سواء كانت صباحاً أم بنظام النوبة.

2 - كيف يجري إصلاح الأعطال في إدارة الصيانة لأجهزة التحكم التي تقع خارج أوقات الدوام الرسمي؟ وهل يوجد تكليف من وكيل الوزارة للموظفين بذلك؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فهل صرف بدل لهم مقابل تلك الأعمال؟ مع تزويدي بكشف بالاعمال الإضافية منذ 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع كشف بالمبالغ التي صرفت.

3 - كشف بوضوح العقوبات المطبقة على مهندسي وفنيي إدارة الصيانة لأجهزة التحكم من إدارة الشؤون القانونية في حالة عدم متابعة الأعمال خارج ساعات العمل الرسمي رغم عدم قانونية نظام الخفارة؟ وهل طبقت عقوبات عليهم رغم وجود إجازات مرضية؟

4 - الهيكل التنظيمي لقطاع مراكز المراقبة والتحكم، مع بيان الشواغل الإدارية وتاريخ شغلها.

5 - قائمة بالعقد المبرمة في إدارة الصيانة لأجهزة التحكم، مع بيان قيمة كل عقد منها منذ عام 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

6 - كشف بأسماء الموظفين الكويتيين الذين انتقلوا، والذين نقلوا من إدارة الصيانة لأجهزة التحكم منذ عام 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

7 - سبب نقل المهندس محمد يوسف محمد طالب من إدارة الصيانة لأجهزة التحكم إلى إدارة الصيانة الكهربائية في قطاع الخدمات الفنية والمشغل الرئيسي، وما مصلحة العمل بذلك، ولماذا نقل خارج فترة التقل؟

8 - كشف بأسماء الموظفين الذين أرسلوا بهم، ودورات خارجية منذ عام 2014 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

9 - أسماء المهندسين الكويتيين الذين اطلعوا أو استشيروا في إبرام العقود ومسمايتهم الوظيفية منذ عام 2013 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

10 - كشف الحضور والانصراف لمدير إدارة الصيانة لأجهزة التحكم ورؤساء الأقسام التابعين لهذه الإدارة منذ شهر (سنة 2018) حتى تاريخ ورود هذا السؤال

11 - كشف بوضوح جميع البدلات والمميزات التي يتقاضاها مدير إدارة الصيانة لأجهزة التحكم وجميع مديري قطاع مراكز المراقبة والتحكم خلال السنوات الخمس الماضية.

12 - هل يوجد بند ضمن العقود المبرمة خلال السنوات العشر الماضية لتدريب المهندسين والفنيين خارجياً في بلد المنشأ؟ وهل أرسل مهندسون؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بكشف بأسماء الموظفين الذين أرسلوا

13 - من يضع المواصفات الفنية وكراسات التأهيل للمشركات والمناقصات الخاصة بقطاع مراكز المراقبة والتحكم؟ مع بيان السيرة الذاتية لكل منهم.

14 - كم يبلغ عدد القضايا الإدارية المرفوعة ضد الوزارة؟ وكم يبلغ عدد التظلمات الإدارية والوزارية المرفوعة ضد الوزارة؟

15 - ما الآلية المتبعة للإشراف على العقود أو صرف الدفعات في هذه الإدارة

الهاشم تسأل عن المميزات الخاصة لعמיד «الصيدلة»



وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي عن أسباب منح كلية الصيدلة مميزات خاصة تحت بند تخصص نادر، ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي أن العמיד الحالي لكلية الصيدلة في جامعة الكويت أ.د. بدير مورو كندي الجنسية الذي عين في أغسطس 2014 بتقاضيا بدلاً استثنائياً يبلغ (1500) دينار شهرياً بالإضافة إلى مرتبه والبدلات التي تصرف له وهذا ما لم يحصل عليه أي عמיד آخر كويتي وسمي هذا البند تخصصاً نادراً، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - نسخة من قرار تعيين المذكور عميداً لكلية الصيدلة في جامعة الكويت، ومن قرار التجديد له في 2016، مع ذكر أسباب منحه هذه الميزات.

2 - نمى إلى علمي تعيين زوجته د. جاسنت ليمي في نفس التاريخ دون موافقة لجان التعيينات في كلية الصيدلة، يرجى تزويدي بنسخة من محاضر لجنة التعيينات بالقسم العلمي بالكلية بشأن تعيينها.

3 - شكلت مؤخرًا اللجنة لتجديد عقد العמיד المذكور، يرجى تزويدي بكشف بأسماء أعضاء هيئة التدريس من كلية الصيدلة وأسماء العمداء الذين قيموا أداء العמיד، مع تزويدي بنسخة من المحاضر ذات الصلة.

4 - طرحت الجامعة برنامجاً إكلينيكيًا في 2016 لستين بعد بكالوريوس الصيدلة وتخرجت الدفعة الأولى من الطلبة في يونيو 2018 وعينوا في وزارة الصحة بنفس المسمى الوظيفي والكنادر المالي لزملائهم الذين أنهوا دراسة البكالوريوس بستين قبلهم، يرجى بيان الفائدة من هذا البرنامج، ومن المسؤول عن ضياع ستين من حياة الخريجين وتحمل أعضاء هيئة التدريس أعباء التدريس إذا كان البرنامج غير معترف به من وزارة الصحة؟

كما وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن إجراءات الخطوط الكويتية لتطبيق سياسة الإحلال التي اتخذتها منذ تعيين أعضاء مجلس الإدارة الحالي، ونص السؤال على ما يلي:

أثير مؤخرًا الكثير من الغلط حول تقنين شركة الخطوط الجوية الكويتية تعيينها عددًا كبيرًا من الوافدين مقابل سياسة «طاردة» منتهجة للكويتيين، وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - كشف بأعداد الوافدين الذين تعاقدت معهم شركة الخطوط الجوية الكويتية بمدد محددة في كل القطاعات مع تقديم التصنيف الكامل للقطاعات والتوصيف الوظيفي، وبيان أسباب التعاقد معهم، وتزويدي ببيان بعدد كل من تقدم لهذه الوظائف من الكويتيين وأسباب رفضهم، وذلك للسنوات الخمس الأخيرة.

2 - إجراءات تطبيق سياسة الإحلال التي اتخذتها الشركة منذ تعيين أعضاء مجلس الإدارة الحالي، ورئيسها التنفيذي وحتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع تزويدي بكشف بغير اتخاذ هذه الإجراءات بأرقام فعلية للتعيينات.

3 - كشف بالاحتياج العام للموظفين في كل القطاعات وخطة الموارد البشرية - إن وجدت - مع تبيان القطاع والجنسية المطلوبة والراتب المقرر والمسمى الوظيفي لكل وظيفة.

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي عن أسباب منح كلية الصيدلة مميزات خاصة تحت بند تخصص نادر، ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي أن العמיד الحالي لكلية الصيدلة في جامعة الكويت أ.د. بدير مورو كندي الجنسية الذي عين في أغسطس 2014 بتقاضيا بدلاً استثنائياً يبلغ (1500) دينار شهرياً بالإضافة إلى مرتبه والبدلات التي تصرف له وهذا ما لم يحصل عليه أي عמיד آخر كويتي وسمي هذا البند تخصصاً نادراً، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - نسخة من قرار تعيين المذكور عميداً لكلية الصيدلة في جامعة الكويت، ومن قرار التجديد له في 2016، مع ذكر أسباب منحه هذه الميزات.

2 - نمى إلى علمي تعيين زوجته د. جاسنت ليمي في نفس التاريخ دون موافقة لجان التعيينات في كلية الصيدلة، يرجى تزويدي بنسخة من محاضر لجنة التعيينات بالقسم العلمي بالكلية بشأن تعيينها.

3 - شكلت مؤخرًا اللجنة لتجديد عقد العמיד المذكور، يرجى تزويدي بكشف بأسماء أعضاء هيئة التدريس من كلية الصيدلة وأسماء العمداء الذين قيموا أداء العמיד، مع تزويدي بنسخة من المحاضر ذات الصلة.

4 - طرحت الجامعة برنامجاً إكلينيكيًا في 2016 لستين بعد بكالوريوس الصيدلة وتخرجت الدفعة الأولى من الطلبة في يونيو 2018 وعينوا في وزارة الصحة بنفس المسمى الوظيفي والكنادر المالي لزملائهم الذين أنهوا دراسة البكالوريوس بستين قبلهم، يرجى بيان الفائدة من هذا البرنامج، ومن المسؤول عن ضياع ستين من حياة الخريجين وتحمل أعضاء هيئة التدريس أعباء التدريس إذا كان البرنامج غير معترف به من وزارة الصحة؟

كما وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن إجراءات الخطوط الكويتية لتطبيق سياسة الإحلال التي اتخذتها منذ تعيين أعضاء مجلس الإدارة الحالي، ونص السؤال على ما يلي:

أثير مؤخرًا الكثير من الغلط حول تقنين شركة الخطوط الجوية الكويتية تعيينها عددًا كبيرًا من الوافدين مقابل سياسة «طاردة» منتهجة للكويتيين، وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - كشف بأعداد الوافدين الذين تعاقدت معهم شركة الخطوط الجوية الكويتية بمدد محددة في كل القطاعات مع تقديم التصنيف الكامل للقطاعات والتوصيف الوظيفي، وبيان أسباب التعاقد معهم، وتزويدي ببيان بعدد كل من تقدم لهذه الوظائف من الكويتيين وأسباب رفضهم، وذلك للسنوات الخمس الأخيرة.

2 - إجراءات تطبيق سياسة الإحلال التي اتخذتها الشركة منذ تعيين أعضاء مجلس الإدارة الحالي، ورئيسها التنفيذي وحتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع تزويدي بكشف بغير اتخاذ هذه الإجراءات بأرقام فعلية للتعيينات.

3 - كشف بالاحتياج العام للموظفين في كل القطاعات وخطة الموارد البشرية - إن وجدت - مع تبيان القطاع والجنسية المطلوبة والراتب المقرر والمسمى الوظيفي لكل وظيفة.

حقوق المؤمن عليهم وغيرها من التساؤلات لذلك الأفضل إقرار القانون في مداوله الأولى ومن ثم ترك الإجابة على هذه التساؤلات لما قبل إقرار المدوالة الكويتية.

من جانبه انتقد النائب سعدون حماد إعفاء الشركات الأجنبية من المادة 7 من القانون فيما يتعلق برأس مال التأسيس، مشيرًا إلى أن هذه الفقرة يمكن أن تستغل لإنشاء شركات أجنبية بالخارج وتعفي من رأس المال المطلوب فألغترض أن ما يسري على الشركات الكويتية يسري على الأجنبية وأكثر أي المفترض أن يكون رأس مال الشركة الأجنبية أكثر من الشركة الكويتية.

وأوضح خورشيد بالتاكيد أن هذه الجزئية متعلقة بإنشاء فرع وليس شركة جديدة مؤسسة بالكويت وإنما الشركات الأجنبية بالخارج تعفى عند افتتاح فروعها من رأس المال كما هو وارد بالمادة 45 من القانون.

ورد حماد قائلا: «الظاهر أن الوزير لا يرغب بالرد على وجايزه له هذه الفقرة وسأكتفينا وهي فقرة لازم تعدل بالقانون»، فاجاب الروضان بالتاكيد على أنه لا يريد أن يكرر ما ذكره رئيس اللجنة المالية النائب صلاح خورشيد من أن هذه المادة تتعلق بافتتاح فرع بالكويت لشركة قائمة بالخارج.

أكد حماد إنه سيعمل على تعديل هذه المادة بحيث لا تعفي شركات التأمين الأجنبية من رأس المال للتأسيس أو افتتاح فرع بالكويت.

انتقد النائب رياض العبدساني القانون بصيغته الحالية وعدم وضوح الرؤية الحكومية بشأن تبعية القطاع، لافتا إلى أن تجربة الهيئات لم تتجبع لتمسك الوزارات باختصاصها ما أدى لتعطيل عمل الهيئات، مؤكداً أن اللجنة ليس بحاجة لهيئة وإنما تبعية لجهات يشراف عليه البنك المركزي.

الغانم: هناك تطورات في الإقليم الغد ستخصص لآخر التطورات في الإقليم وستكون سرية.

ثم تابع العبدساني حديثه مطالبا بتعديل المادة 45 التي تتعلق بالأرباح والخسائر. من جانبه، استغرب يوسف الفضالة المطالبة بالموافقة على قانون التأمين لأنه من الخطأ الموافقة على المدوالة الأولى لأن الوزير واللجنة المالية لم يتفقوا على تبعية قطاع التأمين وبالتالي فإن قانونا بهذا الحجم لا يناقش عليه الهيئة بل الهيئة المركزي يجب أن يقف وزير المالية على المنصة.

وعقب خورشيد بالقول إن هذا القانون أخذ وقتا طويلا للمناقشة ولأحظت التركيز على تبعية القانون ويستحق القطاع أن يكون هيئة مستقلة أو وحدة ولا يجوز أن يكون ضمن إدارة في وزارة التجارة بسبب حجم الأموال، متابعا: لا نريد أن «نسلق» وعموما وضع التأمين خطر جدا وفتيلة موقوتة

تأسيس الشركات لأنه يعزز الاحتكار. بدوره، عقب وزير التجارة خالد الروضان مستغريا أن يتم التشكيك في أي قضية أو قانون يطرح للنقاش، مؤكداً أن العقوبات التي فرضت على بعض شركات التأمين كانت التزاما بمطالبات وقوانين دولية، ومتابعا: بالنسبة لموضوع الاحتكار نحن نقول إن شركات التأمين يجب أن تكون لها مائة مائة.

بدر الملا: يبدو أن الحساق قطاع التأمين وتبعيته هي نقطة الخلاف الرئيسية، مؤكداً أن الحاق القطاع بهيئة أسواق المال توجه غير سليم.

الروضان: هذا القانون عمره 58 سنة وإذا ما أردت محاسبة وزير التجارة عن الأضرار فالمفترض أن توفر له أدوات العمل ومنها تحديث القوانين.. «أحنا مقيدون علونا الأدوات وبدون حسابونا».

خليل أبل: من الواضح أن هناك ارتباكاً لدى وزارة التجارة إزاء هذا القانون.. مؤكداً أن هذا القانون من صميم أعمال وزارة التجارة فلا يتبع هيئة أسواق المال ولا البنك المركزي.

وانتقد أبل بعض مواد القانون ومنها عدم وجود ضمانات لأصحاب البوليصات في حال إغلاق شركات التأمين بمعنى أن ينص القانون على إرجاع أموال المؤمن عليهم قبل إغلاق شركة التأمين. فرد خورشيد بأن هذه الجزئية تمت تغليبها في المادتين 23 و36 من القانون.

بدوره، أوضح الوزير الروضان أن القانون نص على منح فسحة لكثير من الأمور يمكن استدراكها بالألحقة التنفيذية حتى يكون القانون قابل للعمل حتى بعد ثلاثين عاما، لافتا إلى أن هناك وضع غير سليم في سوق التأمين ولذلك لابد من منح القيادات بعض الصلاحيات لمعالجة الشركات التي تستغل ثغرات القانون، فالقانون مطلب دولي وضبط السوق يجب أن يكون لدى القيادات أدوات رقابية.

وأشار أبل إلى أن الإشكالية تكمن بالمزاجية وعدم وجود ضوابط واضحة في مسألة حماية حقوق المؤمن عليهم وذلك القطاع الصغيرة التي يجب أن لا «تكهربها» بغياب الضوابط.

انتقد عدنان عبدالصمد فكرة تبعية قطاع التأمين لهيئة أسواق المال أو أي جهة، مبينا أن المفترض أن تظل في وزارة التجارة وعدم التعامل مع قطاع التأمين وكأنه جمره الكل يربد التخلص منها.

وشدد عبدالصمد على ضرورة عدم إقرار القانون حتى في مداوله الأولى وتركه على جدول الأعمال والعمل على تعديل جميع الملاحظات المخارئة بشأنه فنحن «نبي قانون متوب» حتى نقره. من جهته، قال رئيس اللجنة المالية إن هذا القطاع يستحق أن يكون له هيئة مستقلة نظرا لحجم الأعمال التي يقوم بها القطاع وأهميتها، رافضا بقاء قطاع التأمين في وزارة التجارة لوجود مشاكل كثيرة فيها.

أكد النائب أحمد الفضل أن هناك تساؤلات تحتاج إجابات حول تبعية القطاع وكذلك

اللائحة التنفيذية ولم تضع شروطا واضحة وهذا خطأ كبير لأن اللائحة الغرض منها التوضيح وليس وضع اشتراطات.

الدال: اتفق أنه مشروع نوعي ومهم ويواكب التطور وهناك ملاحظات وأشار له النائب عاشور في موضوع التبعية حيث يجب أن تكون تبعية قطاع التأمين إلى البنك المركزي، وسأقدم بتعديل يختص بالتبعية وأقترح أيضا أن تصاف قواعد الحوكمة إلى قواعد الهيئة.

من جهته، أيد النائب أسامة الشاهين رأي النائبين الدلال وعاشور بشأن تبعية قطاع التأمين، قائلا: استغربنا تبعتها في القانون إلى أسواق المال وهو عبء إداري كبير.

وأضاف: ندمت التأمين التكافلي لتكون الكويت عاصمة للاقتصاد الإسلامي فإن القطاع إما أن يتبع تبعية للتجارة أو يتبع البنك المركزي أو يصبح هيئة مستقلة لأن هناك حجما هائلا من الأوراق فهناك مليون و800 ألف وثيقة تأمين متداولة والهيئات المستقلة إن كان هناك عمل وأداء فلا ضير منها لأن من أوصى بتقليص الهيئات خبير اجنبي.

تبعية قطاع التأمين

قالت النائب صفاء الهاشم: ليس لدينا مشكلة في إعادة النظر في أي قانون ولكن المشكلة هي «التكاليف» من شركات التأمين وهم أسواق قرض وحيل يخفق أصحاب البوليصات.

وأضافت: أنا رفضت القانون في اللجنة المالية واتفق مع الشاهين بأننا نريد هيئات ولكن لا يوجد تاريخ مشرف مع الحكومة لإنشاء الهيئات، متأسلة: لماذا لا تراقب التجارة شركات التأمين وللعبة التي يسوونه، وتابعت: محافظ البنك المركزي لديه ملاحظات كثيرة والوزير يريد أن تكون هيئة وعندما رفض البنك المركزي قلمت لكن وحدة وعندما رفض البنك المركزي حولتها إلى هيئة الأسواق.

من جهته، أكد النائب عبدالله الرومي أنه ضد هذا القانون بسبب تبعية التأمين لهيئة، مشيرًا إلى أن إنشاء الهيئات للقطاعات يعد «بذعة جديدة»، وكذلك الحساق القطاعات في هيئات قائمة إن المفترض أن يظل القطاع في الوزارة ذاتها.

ونوه الرومي إلى أن كل الهيئات المستحدثة فاشلة كهيئة الاتصالات والنقل حيث عملت على تفريع الوزارات من كوادرها، داعيا إلى ضرورة أن يلحق قطاع التأمين بوزارة التجارة.

عبدالله الكندري: لا ينبغي أن تعطى هيئة أسواق المال هذا القطاع بتركته، واعتقد أن التوجه بالحاقه بها يعد عرقلة متعددة لعمل الهيئة.

واستغرب الكندري أنه لأول مرة يرى قانونا مكونا مما يزيد عن 60 مادة لم يتناول حقوق المؤمن عليهم، لافتا إلى أن هذا القانون فيه احتكار لشركات على حساب شركات أخرى ولا يحقق التنافس خاصة فيما يتعلق برأس مال

رياض عواد

افتتح نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري الجلسة التكميلية لمس الأربعة لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال، مستهلا أعماله بمناقشة تقرير تنظيم التأمين، إذ طلب وزير التجارة خالد الروضان دخول الفريق الفني.

واقترح رئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب صلاح خورشيد اختصار مدة الحديث لكل نائب بـ3 دقائق لوجود ثلاثة قوانين مدرجة وكلها تتبع اللجنة المالية، لكن الإقترح لقي معارضة من النائبين محمد الدلال وعبدالله الرومي.

وقال الرومي: كنا نريدون إنجازا فقط و«كروية» قوانين.. نريد أن نعرف القانون وما يترتب عليه، واتفق المجلس على خمس دقائق لكل متحدث.

الروضان: قانون التأمين الجديد سن عقوبات رادعة للمخالفين وآخر تعديل على القانون كان في العام 1981 لذلك فإن تغيير القانون مهم حيث نتجت عنه آثار سلبية وكل ما نملكه إما أن نوقف الشركة أو نتركها تعمل إذ لا يوجد عقوبات.

وأضاف: شركات التأمين 39 منها 28 شركة وطنية والباقي شركات أجنبية، وهناك 136 شركة وساطة والتأمين في تمام مستمر، ومزايا القانون الجديد سد الفراغ التشريعي وتحرير ملكية رأس المال والقضاء على السلبيات وسن عقوبات رادعة وتطوير التأمين.

أكد الروضان أن إعداد هذا القانون استمر سنتين وعمل على إعداده متخصصون، مبينا أن «التأمين» ستمد مع هيئة أسواق المال أو البنك المركزي أو هيئة مستقلة، لافتا إلى أن عدد المؤمن عليهم 50 في المئة من الشعب الكويتي وحجم قطاع التأمين في العام 2013 نحو 13 مليار دينار.

صالح عاشور: نشيد بالوزير لطرحة مجموعة من القوانين، والتأمين قانون قديم وهناك الكثير من المتغيرات التي تحتم التعديل عليه وذلك لحماية حقوق المساهمين وحملة الوثائق التأمينية.

وأضاف: الحكومة طلبت أن يكون التأمين هيئة مستقلة رغم أنها تطالب بتقليص الهيئات واللجنة المالية طلبت إلغاء ذلك، واعتقد أن شركات التأمين يفضل أن تتبع البنك المركزي بدلا من هيئة الأسواق.

خورشيد: أؤكد أن تبعية شركات التأمين لهيئة أسواق المال رأي وهناك رأي آخر بتبعيتها للبنك المركزي.. ورأيانا أن الأسواق أفضل، مبينا أن حجم رأس المال كان 50 ألفا في سنة 1961 ولكن الآن مليون لا يعطل شيئا ويهمنا حماية أصحاب الوثائق ولذلك زدنا رأس المال، وقال عاشور: أقل مبلغ لإنشاء الشركات 10 ملايين ويجب إعادة النظر في رأس المال.

الروضان: المادة 8 تحدد شروط إنشاء شركات التأمين، فاجاب عاشور: لم تضع المادة 8 اشتراطات إنشاء شركات بل إحتالنا إلى

اللائحة التنفيذية ولم تضع شروطا واضحة وهذا خطأ كبير لأن اللائحة الغرض منها التوضيح وليس وضع اشتراطات.

الدال: اتفق أنه مشروع نوعي ومهم ويواكب التطور وهناك ملاحظات وأشار له النائب عاشور في موضوع التبعية حيث يجب أن تكون تبعية قطاع التأمين إلى البنك المركزي، وسأقدم بتعديل يختص بالتبعية وأقترح أيضا أن تصاف قواعد الحوكمة إلى قواعد الهيئة.

من جهته، أيد النائب أسامة الشاهين رأي النائبين الدلال وعاشور بشأن تبعية قطاع التأمين، قائلا: استغربنا تبعتها في القانون إلى أسواق المال وهو عبء إداري كبير.

وأضاف: ندمت التأمين التكافلي لتكون الكويت عاصمة للاقتصاد الإسلامي فإن القطاع إما أن يتبع تبعية للتجارة أو يتبع البنك المركزي أو يصبح هيئة مستقلة لأن هناك حجما هائلا من الأوراق فهناك مليون و800 ألف وثيقة تأمين متداولة والهيئات المستقلة إن كان هناك عمل وأداء فلا ضير منها لأن من أوصى بتقليص الهيئات خبير اجنبي.

تبعية قطاع التأمين

قالت النائب صفاء الهاشم: ليس لدينا مشكلة في إعادة النظر في أي قانون ولكن المشكلة هي «التكاليف» من شركات التأمين وهم أسواق قرض وحيل يخفق أصحاب البوليصات.

وأضافت: أنا رفضت القانون في اللجنة المالية واتفق مع الشاهين بأننا نريد هيئات ولكن لا يوجد تاريخ مشرف مع الحكومة لإنشاء الهيئات، متأسلة: لماذا لا تراقب التجارة شركات التأمين وللعبة التي يسوونه، وتابعت: محافظ البنك المركزي لديه ملاحظات كثيرة والوزير يريد أن تكون هيئة وعندما رفض البنك المركزي قلمت لكن وحدة وعندما رفض البنك المركزي حولتها إلى هيئة الأسواق.

من جهته، أكد النائب عبدالله الرومي أنه ضد هذا القانون بسبب تبعية التأمين لهيئة، مشيرًا إلى أن إنشاء الهيئات للقطاعات يعد «بذعة جديدة»، وكذلك الحساق القطاعات في هيئات قائمة إن المفترض أن يظل القطاع في الوزارة ذاتها.

ونوه الرومي إلى أن كل الهيئات المستحدثة فاشلة كهيئة الاتصالات والنقل حيث عملت على تفريع الوزارات من كوادرها، داعيا إلى ضرورة أن يلحق قطاع التأمين بوزارة التجارة.

عبدالله الكندري: لا ينبغي أن تعطى هيئة أسواق المال هذا القطاع بتركته، واعتقد أن التوجه بالحاقه بها يعد عرقلة متعددة لعمل الهيئة.

واستغرب الكندري أنه لأول مرة يرى قانونا مكونا مما يزيد عن 60 مادة لم يتناول حقوق المؤمن عليهم، لافتا إلى أن هذا القانون فيه احتكار لشركات على حساب شركات أخرى ولا يحقق التنافس خاصة فيما يتعلق برأس مال

المسجلة من قبله.

كما تبين للجنة عدم وجود دراسات فيما يتعلق بتكوين المخصصات بحسابات الشركة لغرض الانخفاض في القيمة الاستردادية عن القيمة الدفترية للطائرات وقطع الغيار بقيمة 98.3 مليون دينار تقريبا إضافة إلى حوالي 55.4 مليون دينار لمقابلة الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها.

الميزانيات: ارتفاع في المصروفات التشغيلية للخطوط الجوية الكويتية بنحو 100 مليون دينار

في تقرير الديوان كانت في العهد السابق لمجلس الإدارة الحالي لكن أمر تسويتها يقع ضمن مسؤوليته الحالية بالنسبة للملاحظات التي من الممكن تلافيها، حيث لوحظ أن 87% من الملاحظات لم يتم تسويتها.

وأكدت اللجنة على ضرورة بذل الهيئة العامة للاستثمار مزيد من الجهد نحو تفعيل توصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن الخطوط الجوية الكويتية الواردة في تقريره السنوي عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات الملحقة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2017/2018.

وتبين للجنة أن أغلب الملاحظات التي وردت

في تقرير الديوان كانت في العهد السابق لمجلس الإدارة الحالي لكن أمر تسويتها يقع ضمن مسؤوليته الحالية بالنسبة للملاحظات التي من الممكن تلافيها، حيث لوحظ أن 87% من الملاحظات لم يتم تسويتها.

وأكدت اللجنة على ضرورة بذل الهيئة العامة للاستثمار مزيد من الجهد نحو تفعيل توصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن الخطوط الجوية الكويتية الواردة في تقريره السنوي عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات الملحقة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2017/2018.

وتبين للجنة أن أغلب الملاحظات التي وردت